رلاالسياسات النفطية في العراق بين ديمومة الانتاج وضخامة العوائد المالية

م.د. رحيم حسوني زيارة سلطان*

المستخلص :

تمثل الثروة النفطية كانت وماتزال عصب الحياة للاقتصاد العراقي . وان أي آفاق لتطويره لابد وان تمر عبر بوابة قطاع النفط ، من خلال عوائده الضخمة . لكن هذهِ العوائد بحاجة الى سياسة نفطية رشيدة قادرة على الاستغلال الامثل للموارد المالية والمادية ، بما يحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي الى اقتصاد متوازن ومتطور ، بعيداً عن هيمنة القطاع النفطي .

وعموماً ، ان السياسة النفطية في العراق ، لم تكن تستند الى تخطيط استراتيجي بعيد المدى ، تنتج عنه سياسة نفطية قصيرة الامد قادرة على تحقيق اهداف تلك السياسة . بعيداً عن سياسات الارتجال وردود الافعال والتوجهات الحكومية البعيدة – في احيان كثيرة – عن المنطق الاقتصادي السليم .

يهدف البحث الى تحليل وتقييم السياسات النفطية للحكومات العراقية المتعاقبة وماقدمته كل حكومة في ادارتها للثروة الوطنية ، اضافة الى تقديم رؤية مستقبلية لسياسة نفطية عراقية في الامد المنظور.

Persisteney of Production and Iraqs returns ، Oil Policies of Iraq

Abstract

Oil wealth is representing the life blood of Iraqi economy. And that any prospects of its development must pass through the gate of the oil sector, through its huge proceeds. But these returns necessitate rational oil policy able for best use of real and financial resources to tend the economy from rental one to a well developed economy. the oil policy in Iraq did not adopt a long، term strategic planning to achieve the main development goals.

The paper aims at analyse and evaluate and evaluate the oil policies of the successive Iraqi govemments to allocate the oil resources، and finally aims at giving a scheme for future sound oil policy in the hear run.

المقدمة:

يتسم الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي ، وحيد الجانب ، يساهم قطاع النفط ب(59%) من تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وتمول الاستيرادات الحكومية من مبيعات النفط الخام والغاز بأكثر من (90 %)، ويمول خزينة الدولة ب(97 %) لعام 2012 ، ويمثل هذا القطاع الميزة المطلقة

* عضو هيئة تدريس/جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد

والنسبية الوحيدة لمساهمة العراق في التجارة الدولية، كما انه كان ولأيزال ، رمزاً لسيادة الدولة واستقلالها السياسي والاقتصادي. ولذلك تعكس السياسة النفطية لبلد معين، السياسة الاقتصادية العامة لذلك البلد، والمتشكلة على اساس نظامه الاجتماعي والاقتصادي وطبيعة علاقاته الدولية، مع الاقرار المسبق بتشابك الاتجاهات وتداخلها وتأثيرها المتبادل الواحدة مع الاخرى.

إن الاختلاف العام في السياسة النفطية بين الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق – بما تستند اليه من فلسفة وفكر ثم عقيدة – من حيث التوجهات وطريقة استغلال وإدارة وتخصيص الثروة النفطية متأثرة بالظروف المحلية والدولية . ولغرض تقييم تلك السياسات ، اثناء المدة (1951–2012) . فأن ذلك سيتم من خلال تقييم وتحليل النتائج التي حققتها تلك السياسات على ارض الواقع من خلال الاهداف التي تسعى الى تحقيقها السياسة النفطية في المجالات التالية:

1. زيادة الطاقات الانتاجية والتصديرية للنفط والغاز.
2. تلبية الاحتياجات المحلية من المشتقات النفطية والغازية وتحسين نوعية المنتج .
3. تحقيق زيادات في الاحتياطات النفطية والغازية المثبتة والمحتملة .
4. تأهيل وتطوير البنية التحتية لقطاع النفط.
5. تعظيم الموارد المالية وبما يتناسب مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.
6. الحفاظ على البيئة .
7. مدى قدرة تلك السياسة في خلق وتطوير صناعات نفطية تحويلية للتكرير والبتروكيمياويات. الخ.
8. مدى قدرة تلك السياسة ، بالتنسيق والتكامل مع السياسة الاقتصادية العامة، على مقايضة التنمية بالنفط ، ومن ثم تغير الطابع المميز للاقتصاد الوطني كونه اقتصاداً ريعياً وتحويله الى اقتصاد متنوع .
9. مدى قدرة العراق على استثمار تواجده في منظمة أوبك لخدمة مصالحه الاقتصادية من خلال التنسيق والتعاون مع الدول المنتجه للنفط الاعضاء في منظمة أوبك .

مشكلة البحث :

ان السياسة النفطية في العراق لم تكن تستند على تخطيط استراتيجي ،واضح المعالم، بعيد المدى ، تنتج عنه سياسة نفطية قصيرة المدى ، بل كانت اغلب تلك السياسات عبارة عن برامج وسياسات آنية تعتمد على ردود الافعال ، والتوجهات السياسية للحكومات المتعاقبة بعيدة في احيانٍ كثيرة عن المنطق الاقتصادي السليم.

فرضية البحث :

هل استطاعت السياسة النفطية للحكومات العراقية المتعاقبة – بما توفر لديها من احتياطيات نفطية ضخمة ، وعوائد نفطية كبيرة – تنمية وتطوير القطاع النفطي بما يحقق اهداف تلك السياسة ؟

هدف البحث :

1. تحليل وتقييم السياسة النفطية في ظل الحكومات العراقية المتعاقبة وماقدمته في كل مدة زمنية اثناء المدة (1950–2012).
2. تقديم رؤية مستقبلية لسياسة النفط العراقية اثناء الامد المنظور.

هيكلية البحث :

لغرض الوصول الى هدف البحث تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث ، تضمن المبحث الأول السياسات النفطية العراقية قبل حرب الخليج الأولى وحسب طبيعة نظام الحكم للمدة (1951–1980) . وتم تقسيم المده الى اربع مدد زمنية معتمده على فلسفة كل حكومة عراقية اثناء إدارتها دفة الحكم.

اما المبحث الثاني الموسوم (السياسات النفطية بعد حرب الخليج الأولى وللمدة (1981–2012)، وتم تقسيمها الى ثلاث مدد زمنية .

فيما خصص المبحث الثالث لبناء رؤية مستقبلية للسياسة النفطية العراقية في الامد المنظور .

تم اختيار المدة (1951–1980) باعتبارها مدة مستقرة اقتصاديا، وهناك اتجاهات مختلفة للسياسة النفطية في كل حكومة عراقية تعاقبت على الحكم . أما المدة (1981–2012) فقد شهدت عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة الحروب والعقوبات الدولية التي فرضت على العراق نتيجة غزوه للكويت .ومن ثم ، تحليل السياسة النفطية لكل عقد على حده ، لتميز كل عقد عن غيره بما شهده من احداث تطورات سياسية واقتصادية كبيرة .

المبحث الأول : السياسات النفطية في العراق قبل حرب الخليج الأولى وحســـب طبيعة نظام الحكم للمـــدة (1951–1980) :

أولا : المدة (1951– 1957)

ان سياسة شركات النفط الاحتكارية صاحبة الامتياز قبل عام 1951، هي التي تحدد مسار السياسة النفطية في العراق . وذلك من خلال التحكم التام في زيادة أو خفض الانتاج النفطي ، وتطوير الحقول والاحتياطات النفطية والغازية والاستثمار، وسد الحاجة المحلية من المنتجات النفطية ، والحصول على عوائد نفطية ثابتة ومستقرة نسبياً للحكومات العراقية المتعاقبة . ولذلك تميزت ،تلك السياسة ، بالاستقرار النسبي، على الرغم من تغيير الحكومات مما يعكس التأثير البريطاني عليها لدرجة جعلها مقيدة بالسياسة الاقتصادية البريطانية . وكان المستشارون البريطانيون يلعبون الدور البارز في صياغة وتنفيذ تلك السياسة بعيداً عن توجهات الحكومات .[1]

وكانت عوائد العراق من تصدير النفط الخام لغأية عام 1950 قليلة نسبياً. إذ كان انتاجه محدود للغأية وكانت حصته من العوائد ضئيلة نسبياً تبعاً لذلك . ولذلك فإن دور النفط لم يكن مؤثرا في الاقتصاد العراقي. بسبب ان الشركات النفطية صاحبة الامتياز . ولاسيما البريطانية منها ، كانت موجهة جل اهتمامها الى تنمية الانتاج في أيران ، معتبرةً النفط العراقي احتياطي لتلبية احتياجات الصناعة البريطانية وقدرتها العسكرية في المستقبل. ولم تتوجه الشركات النفطية للتوسع في انتاج النفط في العراق إلا بعد تأميم النفط الأيراني عام 1951 . عند ذلك عمدت الشركات للتعويض عن النقص في انتاجها في أيران . الناجم عن مقاطعتها للنفط الإيراني المؤمم للضغط على حكومة مصدق وخنقها اقتصادياً، بزيادة الانتاج في العراق، وهكذا تم التوقيع على اتفاقية مناصفة الارباح عام 1952 ووضع برنامج طموح لزيادة الانتاج في العراق، وتحديد الحد الادنى له من الحقول الشمالية والجنوبية . وقفز الانتاج في العراق من (3,6)مليون طن سنوياً عام 1950 الى (27)مليون طن سنوياً عام 1953 ونتيجة لهذهِ القفزة السريعة في الانتاج ، وبسبب زيادة العوائد النفطية على اساس اتفاقية مناصفة الارباح ، فقد ارتفعت نسبة عوائد النفط(حصة الحكومة فقط) في الدخل القومي الى (25%) عام 1953 (اما نسبته من الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت (40%). كما وان نسبة صادراته من مجموع الصادرات ارتفعت الى (86%) في نفس العام .وهكذا اصبح قطاع النفط يقارب في الاهمية قطاع الزراعة ، الذي بلغ نسبة مساهمته في الدخل القومي عام 1953 نحو

(31،5 %).[2] ومنذ ذلك التاريخ ، اصبح النفط وسياسته النفطية يمثل ركناً اساسياً في الاقتصاد العراقي والمورد المهم لميزانية الحكومة والعملات الاجنبية .

لقد اتجهت السياسة النفطية الحكومية في تلك الحقبة الى تخصيص نسبة (100%) من عوائد النفط الخام لأغراض تمويل مشاريع البنى الارتكازية التي تفتقر اليها البلاد ،ثم مالبثت ان تقلصت تلك النسبة الى (70%) عام 1959 نتيجة لزيادة العوائد النفطية بعد اتفاقية مناصفة الارباح وحاجة الميزانية الاعتيادية الى مزيد من التخصيصات المالية نتيجة زيادة النفقات الجارية. وذلك اتجهت الحكومات المتعاقبة نحو توسيع الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي الحكومي بمعدلات تتناسب طردياً مع تزأيد العوائد النفطية بحيث بلغ معدل الانتاج اليومي
بحدود (400) الف ب/ي بينما كانت الصادرات (390) الف ب/ي وتجأوزت العوائد المالية (462)مليون دولار للمدة (1951–1957) كما هو مبين في الجدول (1) .

جدول (1)

المعدل اليومي للإنتاج والتصدير والعوائد النفطية للعراق للمدة (1950–2012)

المدة الزمنية	المعدل اليومي للإنتاج (م ب /ي)	معدل النمو السنوي	المعدل اليومي للصادرات (م ب/ي)	قيمة العوائد النفطية (ألف دولار)
1957–1950	0,414	–	0,391	462,022
1963–1958	0,956	130,9	0,884	730,097
1967–1964	1,368	43	1,219	688,746
1978–1968	1,985	45	1,809	35,214,282
1980–1979	3,562	79,4	2,899	153,131,693
1990–1981	1,758	50,6 (–)	1,380	103,283,407
2002–1991	1,449	17,6(–)	0,869	72,574,835
2012–2003	2,235	54,2	1,751	641,711,000

المصادر : تم تنظيم الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على :-

1. د.صاحب ذهب ،البترول العربي الخام في السوق العالمية ، القاهرة المطبعة العالمية، 1969 ،ص 361 .
2. OPEC Annual Statistical Bulletin، Viena، 2005، P.33
3. وزارة النفط ، دائرة البحوث والدراسات، 2013.

ثانيا ، المدة (1958–1963)

أتصفت تلك المده في العهد الجمهوري الأول ، بعدم الاستقرار ، وكانت تتجاذب قرارات الحكومة اتجاهات سياسية تميل الى الاشتراكية .وكانت السياسة النفطية تركز على تقرير سياسة العراق النفطية بعيداً عن شركات النفط العاملة ومحاولة التخلص من تبعية الصناعة النفطية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد العراقي ، ومطالبة الشركات العاملة للتفاوض ومعالجة مشاكل النفط المعلقة، كونها قضية ضرورية للاقتصاد الوطني ، ودامت المفاوضات ثلاث سنوات ،لم يتوصل الطرفان الى اتفاق ،مما دفع الحكومة العراقية الى اصدار قانون رقم (80)لسنة 1961 جرد بموجبه الاراضي التي تعمل فيها الشركات النفطية ،واستعادت الحكومة (99,5%)من مجموع الاراضي المشمولة بالامتياز وغير المستغلة تمهيداً لاستثمارها من قبل الحكومة . ورغم بقاء القانون حبراً على ورق لفترة ، فانه جاء تسجيلاً صريحاً لحق العراق في تقرير سياسته النفطية ضمن حقوق السيادة الوطنية .

وكان رد فعل الذي اتخذته الشركات للمواجهة مايلي [3] :-

1. عدم التوسع في الانتاج ولاسيما في السنة التي اعقبت صدور القانون. ولهذا لم يصل مجموع انتاج النفط الخام العراقي ماكان منتظراً ان يصل اليه ابتداء من عام 1962.أي (71)مليون طن (525 م ب/ي) .وترتب على انخفاض معدلات الزيادة في الانتاج عن المستوى المتوقع الوصول اليه، عدم تحقيق الزيادة المتوقعة في الدخول التي تتقاضاها الحكومة على اساس مناصفة الارباح .وكان هذا الانخفاض يعادل الفرق بين الانتاج الفعلي والإنتاج المخطط أي مأيعادل (292)مليون دولار. كما مبين في جدول (2).

جدول (2)

الانتاج الفعلي والمخطط والزيادة في العوائد النفطية للمدة (1960–1964)

السنة	الانتاج الفعلي (مليون طن)	الانتاج حسب الخطة(مليون طن)	الفرق	الزيادة في العوائد التي كانت متوقعة (مليون دولار)
1960	7،46	7،46	–	–
1961	2،48	2،48	–	–
1962	4،28	0،71	6،42	0،137
1963	8،55	0،71	2،15	1،92
1964	6،60	0،71	4،10	0،63
المجموع				1،292

المصدر : شركة النفط الوطنية العراقية ، جدول(1)، ص314 ،نقلاً عن د .صاحب ذهب ،البترول العربي الخام في السوق العالمية ،القاهرة ، المطبعة العالمية ،1969، ص91.

2. وقف عمليات البحث والتنقيب ، الذي أدى الى عدم اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تضاف الى الاحتياطي المثبت . ولهذا السبب نلاحظ ان الاحتياطي قد انخفض من (27)مليار برميل عام 1960 الى (25)مليار برميل عام 1964.

ماذا حقق القانون على ارض الواقع ؟ هل ساهم في تطوير الصناعه النفطية في العراق وزيادة العوائد النفطية لحاجة العراق اليها؟ هل استثمر هذهِ الثروة من اجل زيادة الدخل القومي؟

ان هذا القانون يمثل خطوة أولى من هدف استراتيجي طويل الامد لسياسة العراق النفطية وهي تحرير الثروة النفطية من السيطرة والاستغلال الاجنبي .ومن ثم تأسيس المؤسسات النفطية الوطنية التي تعمل بالملاكات العراقية لاستثمار الثروة النفطية .اضافة الى الاستثمار المباشر من قبل شركة النفط الوطنية العراقية للحقول المنتجة وسحب الحقول غير المنتجه والحقول التي لازالت في مرحلة التنقيب والاستكشاف من الشركات الاجنبية العاملة وعهد بإدارتها الى شركة النفط الوطنية العراقية . واستطاع القانون ان يوازن بين الحاجة الى الاموال والرغبة الوطنية في منع التصرف بالثروة الوطنية من قبل الشركات ، من خلال التوسع في الانتاج وزيادته عن طريق عقود عمل وإدارة مع الشركات الدولية لحساب شركة النفط الوطنية بقروض مالية تطفئ ارصدتها أو جزء منها بالنفط المنتج من تلك الحقول [4].لكن هذا القانون له اثار سلبية كبيرة على الاقتصاد العراقي منها [5]:-

1. ان القانون هو الذي انهى أي نشاطات توسعية من قبل الشركات وحصر عملياتها في مساحه صغيره(0,5)من مجموع الاراضي المستغلة مما أدى الى حرمان العراق من فرص كبيرة في تطوير الحقول التي استرجعها ذلك القانون.
2. القانون خلق مجابهة غير ضرورية مع قوى استعمارية قوية وراء مساهمي شركة نفط العراق .وهي بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وهولندا. ان تلك الشركات اعتبرت القانون خرقاً من طرف واحد لاتفاق دولي ، مما حدى بالشركات الى تهديد أي مستثمر في الاراضي المسترجعة بالمقاضاة امام المحاكم . وبقية صناعة النفط مجمدة في تلك الاراضي .
3. ان الشركات ابدت قبولها بمطالب العراق في التخلي عن (90 %)من الاراضي. مما كان يسمح للحكومة استغلال تلك الاراضي دون الدخول في مجابه غير متكافئة مع هذهِ القوى .
4. تجميد الانتاج النفطي أدى الى تباطؤ النمو الاقتصادي في الوقت الذي زادت فيه العوائد النفطية في كل من السعودية وإيران.فقد انخفض النمو السنوي للصادرات من (15%)عام 1960 الى (2,4 %)عام 1961 .وانخفض تبعاً لذلك معدل النمو السنوي لقيمة الصادرات من (9,7%) الى

(0,3%)(6) كوسيلة من وسائل الضغط الذي تمارسه الشركات على الحكومة العراقية للعدول عن سياستها النفطية .

في ضوء ماسبق ، لم يخدم القانون مصلحة العراق عموماً ، وأدى الى تهميش صناعة النفط العراقية .لان المعيار في أي اجراء يخص الثروة النفطية يكمن في استثمارها من اجل زيادة الدخل القومي والتطور التكنولوجي .لان بقاء هذهِ الثروة تحت الارض دون استثمار هو بمثابة اضاعة فرصة لهذهِ الثروة من الاستغلال والتقدم. وبهذا المعيار نستطيع ان نحكم على هذا القانون ونتائجه على ضوء تطور الصناعة النفطية العراقية.

ثالثا : المدة (1964-1967)

رغم التوجهات الجذرية للحكومة السابقة في مجابهة شركات النفط الاحتكارية ،ومحاولة انتزاع حقوق الشعب ،لكنها لم تستند الى رؤية واضحة المعالم تستطيع ان تطور مجمل الصناعة النفطية . أعقب تلك الحكومة ، حكومة مارست سياسة نفطية مغايرة، بعد ان مارست الشركات الاحتكارية ضغوطا على حكومتي عبد السلام وعبد الرحمن عارف ،وبدأت بتقديم التنازلات ،فبدلا من التوجهات الجذرية التي تطالب بالتأميم ودور اكبر للحكومة في الحياة الاقتصادية ، توجهت تلك الحكومة الى دور تقليدي تحابي تلك الشركات ،ولم تتخذ خطوات استنزافية ضدها ، وبدأت بالتفاف على بعض فقرات قانون (80)لسنة 1961.

ولكن تنفيذاً للقانون (80) لسنة 1961 شرعت الحكومة قانون (11) لسنة 1964 تشكلت بموجبه شركة النفط الوطنية العراقية. وقد منحها القانون صلاحيات استثمار المناطق التي استردها القانون الأول بالشكل والأسلوب الذي يتفق مع احدث الامتيازات التي تسود العالم . إلا ان هذين القانونين قد جمدا، على الرغم من تأسيس شركة النفط الوطنية. وذلك لأسباب تعود لسياسات الحكومات انذاك .واستمر الحال حتى حزيران من عام 1967 حيث صدر قانون (97)الذي منح شركة النفط الوطنية حقوق استثمار النفط والهايدروكاربونات في جميع الاراضي العراقية بما فيها المياه الاقليمية، واستثنى من ذلك الاراضي التي خصصت للشركات الاحتكارية بموجب قانون (80) . كما حرم استغلال النفط عن طريق الامتياز ، أو مما في حكمة في تلك الاراضي[7]. أي ان القانون خول شركة النفط الوطنية بأن تتولى الاشراف على صناعة النفط وتطويرها في اطار قانون (80) . وقد أعيد تنظيم شركة النفط الوطنية بقانون (23) لسنة 1967.

رغم زيادة معدل النمو السنوي للإنتاج النفطي في هذهِ المدة بنسبة (43%) لكنه لم يصل الى ما وصل اليه في المدة السابقة (130%)، في حين زاد المعدل اليومي للصادرات الى (1219) مليون ب/ي بعد ان كان في المدة السابقة (884) مليون ب/ي، أي بزيادة مقدارها (335) مليون ب /ي ، وتضاعفت قيمة العوائد النفطية الى أكثر (688) مليون دولار، بعد ان كانت (462) مليون دولار (كما مبين ذلك في جدول (1)) . لكن صاحب ذلك انخفاض الاحتياطي النفطي المثبت من (25) مليار برميل الى (23,5) مليار برميل .

رابعا: المدة (1968–1980)

وقد عدت تلك القوانين – التي ذكرناها سابقا– من أهم الاحداث التي أدت الى تحول جذري في تاريخ السياسة النفطية للعراق . وبالنظر لعدم إمكانية شركة النفط الوطنية استثمار هذهِ الموارد بمفردها لضعف امكانياتها المادية والفنية فقد اعلنت عن رغبتها في التعامل مع شركات النفط العالمية وفق العقود السائدة انذاك . وقد كان لاقتناع الدول والشركات بأهمية وضخامة الاحتياطي النفطي العراقي ولمميزاته الكثيرة ، فقد قدمت عروضها للحصول على تلك العقود . وتم بالفعل توقيع اتفاقية استثمار النفط مع مجموعة (أيراب)الفرنسية المالكة
(23,75%)من مجموع حصص الشركات العاملة في العراق (عقد مقاولة). كما عقدت إتفاق فني مع مؤسسة (تكنو اكسبورت)السوفيتية تقدم الاخيرة بموجبه المساعدات المالية والفنية التي تمكن شركة النفط الوطنية من الاستثمار المباشر لبعض حقول النفط ولاسيما حقل الرميلة الشمال[9]. كانت تلك الخطوه نقطة تحول في تاريخ الصناعة النفطية في المنطقة ، وكانت تعني مزاحمة لشركات النفط الكبرى خارج السوق الرأسمالية هذهِ المرة،وخروج العراق من احتكار تحديد الانتاج من قبل الشركات النفطية العالمية. وبدأ تنفيذ الاتفاقية عام 1969 .كما تم ابرام عقد خدمة مع شركتي (بتروبراس)البرازيلية و ONGC الهندية عامي 1972و1973 .وقد سعت الحكومة بعد انقلاب عام 1968 الى سياسة نفطية تتركز على الآتي

1. تخطيط وتنظيم الانتاج النفطي وتعظيم العوائد النفطية هو احد الاعتبارات الاساسية لسياسة العراق النفطية. حيث ارتفع انتاج النفط الخام من (1,5)م ب /ي عام 1968 الى (2) م ب/ي.عام 1974 ثم وصل اعلى مستوياته عام 1979(3,5)م ب/ي، وتصاعدت الصادرات تبعاً لذلك من (1,3)م ب/ي الى (1,8)م ب/ي والى (3,2) م ب/ي اثناء نفس المدة اعلاه.أي تم رفع الطاقة الانتاجية والتصديرية بنسبة (133%) اثناء المدة (1968–1980) .

2. من اهداف السياسية النفطية اكتشاف وتطوير الإحتياطات النفطية المثبتة ، ومحاولة اطالة عمر نضوب هذهِ الإحتياطات ، وأثمر هذا الهدف عندما ارتفعت الإحتياطات من(23,5)مليار برميل عام1967 الى (30) مليار عام 1979 (10)
3. التعاون مع منظمة أوبك فيما يخص قرارات التسعير والإنتاج ، باعتبار العراق عضواً مؤسساً في المنظمة .
4. اما السياسة النفطية على الصعيد المحلي فأن هناك نموا تحقق في طاقة التصفية المحلية من (100)الف ب/ي عام 1968 الى نحو (150)الف ب/ى عام 1979.(11)
5. اعتمدت الحكومة في عام 1974 سياسة جديدة لتوزيع العوائد النفطية بين الميزانية الاعتيادية والاستثمارية بالتساوي (50%) لكل منهما . (12)
6. ان سياسة العراق النفطية نجحت في السيطرة الوطنية على الثروة النفطية بعد قرارات التأميم (1972–1975)الذي حقق سيادة العراق على موارده الطبيعية وعدم الاقتصار على استخراج النفط وإنما تطوير الصناعة اللاحقة .وتسخير الثروة النفطية لعملية التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد العراقي من خلال تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها ، وذلك بتخصيص تلك الثروة لتطوير القطاعات الاقتصادية .

لقد نتج عن قرارات التأميم اعتماد سياسة الاستثمار الوطني المباشر في الثروة النفطية من خلال قيام شركة النفط الوطنية العراقية ومؤسساتها بتنفيذ مشاريع تطوير الحقول والمنشآت السطحية اللازمة للإنتاج والخزن والنقل والتصدير وذلك من خلال اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع عدد من الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي السابق من خلال عقود مقاولة على اساس تسليم المفتاح الى مشاريع محددة المعالم لا يترتب عليها أي مشاركة في الانتاج.

لقد غيرت قرارات التأميم ملكية شركات النفط الاجنبية في العراق – والتي كانت مدعومة بتأييد شعبي واسع – من طبيعة ملكية وسائل الانتاج والاستثمار في قطاع استخراج النفط الخام ،من الشركات الاحتكارية الى الحكومة العراقية، وبذلك اصبحت الحكومة هي المالكة للأصول(الطاقات) الانتاجية القائمة في هذا القطاع. ولذلك فقد الغي التناقض القائم بين مصالح الشركات النفطية ومتطلبات التنمية من الموارد المالية والعملات الاجنبية . وهو أمر ذو اهمية سياسية واقتصادية استراتيجية وطنية . ولكن من ناحية اخرى، فتح هذا التطور السلطة السياسية ليس فقط فرصة التحرر من الاعتماد على القطاع الخاص ، والضرائب الممولة من

المواطنين في تمويل وظائف الدولة ، بل وتقييد حرياتهم ومشاركتهم في ادارة الحكم والمجتمع[13].

وفي عام 1979 وضعت شركة النفط الوطنية خططاً طموحة لزيادة الطاقة الانتاجية الى (5،5)م ب/ي .بعد ان تم اكتشاف العديد من الحقول العملاقة مثل مجنون ،ونهران عمر والحلفاوية وغرب القرنة .. وغيرها . ووضعت وزارة النفط خطة لمضاعفة طاقات التصفية وتصنيع الغاز لاستثمار كامل الغاز المصاحب وتجهيزه للمعامل ومحطات توليد الكهرباء[14] وتضاعفت العوائد النفطية لتصل الى اكثر من (153) مليار دولار عامي 1979–1980 بعد ان كانت (35)مليار دولار للمدة (1968 –1978) ولاسيما بعد زيادة الطاقات الانتاجية والتصديرية وزيادة الطلب العالمي على النفط الخام وارتفاع اسعاره في السوق العالمية .(كما مبين ذلك في جدول 1)

لاشك ان الثروة النفطية خلقت رواجاً مادياً عند المواطنين، لكنه كان رواجاً مزيفاً ، ورخاء مصطنعاً لأنه قام اصلاً على تحويل ثروة ناضبة الى مجرد سلع استهلاكية ، وبدل ان تتم مبادلة التنمية بالنفط ،فقد تحول ذلك الى انفاق استهلاكي بذخي غير عقلاني فاق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني[15]، وبقى قطاع النفط منفصلاً عن جسم الاقتصاد العراقي ولا يتكامل مع عناصره .

لقد كانت السياسة النفطية في عقد السبعينات من القرن الماضي وراء قوة وشعبية النظام السابق بفعل وقودها من اموال النفط. ان هذهِ السياسة التوسعية للإنفاق الحكومي نقلت النشاط الاقتصادي للبلاد الى مستوى جديد اعلى للأسعار ولمستويات المعيشة ولتكاليفها في آن واحد ، نتيجة استمرار ارتباط النمو الاقتصادي باعتباره متغيراً تابعاً لقطاع تصدير النفط الذي بقى متغير مستقلاً في هذهِ العلاقة .

ونلاحظ ان نسبة مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بحدود (36%) عام 1958 انخفضت قليلاً الى (33%) عامي 1964–1968،ولكن ارتفاعها تجاوز(52%)عام 1978 ووصلت النسبة اقصاها عام 1980 (65%)[16].

ان ارتفاع هذهِ النسب تعكس احادية الاقتصاد الوطني ومدى اعتماده المفرط على العوائد النفطية من خلال مساهمة تلك العوائد في الناتج المحلي الاجمالي .ومن ثم ، أي تقلبات في تلك العوائد سوف تلقي بآثارها على مجمل الاقتصاد العراقي .

ومن الجدول(1) : شهدت مدة(1979–1980) اعلى مستويات معدل الانتاج والتصدير اليومي ،حيث تجاوز معدل الانتاج (3,5)م ب/ي ،بمعدل نمو سنوي(110%) في حين بلغ معدل الصادرات(2,9)م ب/ي. وتجاوزت قيمة العوائد النفطية (153)مليار دولارٍ.

المبحث الثاني : السياسات النفطيـــة العراقيـــة بعـــد حرب الخليج الأولى للمادة (1981–2012)

أولا : المدة (1981–1990)

شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي تراجعاً كبيراً في اجمالي الكميات المنتجة والمصدرة ، وتدهور العوائد النفطية بسبب الحرب العراقية الإيرانية ، وتدمير المنشآت النفطية وغلق انبوب النفط العراقي عبر سوريا عام 1982 ،والذي تسبب في خسارة منفذ تصدير بطاقة (400)الف ب/ي .اضافة الى انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام وتراجع اسعاره. فأنخفض معدل النمو السنوي لأجمالي الانتاج اليومي الى (50,6%)مقارنة بالمدة (1979–1980)،وتراجع المعدل اليومي للتصدير بمقدار (1.5)م ب/ي وكذلك العوائد النفطية من (153)مليار دولار الى (103)مليار دولار اثناء هذا العقد.

اجبر التراجع في العوائد النفطية الحكومة على تبني برنامج ضغط النفقات الحكومية باستثناء المشاريع المرتبطة بالمجهود الحربي عام 1982 وبلغ معدل النمو السنوي لمعدل الانتاج اليومي (50%) عن المدة السابقة ورغم الدمار الذي ألت اليه الحرب ، فقد تمكنت من انجاز العديد من المشاريع الكبرى مثل انبوب التصدير عبر السعودية ومصافي بيجي، ومضاعفة طاقة انبوب النفط عبر تركيا ومشروع غاز الجنوب والشمال وغيرها[17]

وشهدت هذهِ المدة تغير في اتجاهات السياسة النفطية العراقية لصالح القطاع الخاص ،من خلال اعادة هيكلة الوزارات وحل شركة النفط الوطنية ودمج مركز الشركة بمركز الوزارة ،واستحداث شركة نفط الشمال ،وشركة نفط الجنوب ،وشركة الاستكشافات النفطية استناداً لقرار مجلس قيادة الثورة (276) في 1987/4/26 .

لقد كانت تلك السياسة عبارة عن ردود افعال للظروف المحلية والدولية التي يمر بها العراق ، وكان حل شركة النفط الوطنية خطأ كبير في مجمل هذهِ السياسة.

وقد اتجهت الحكومة نحو الاعتماد على القطاع الخاص المحلي في ادارة محطات التعبئة والتجهيز المباشر للمواطنين لمختلف انواع المشتقات النفطية ، وتم ذلك ضمن سياسة الخصخصة

التي تبنتها الحكومة ، وفي شهر تقريباً تم تحويل ادارة محطات تعبئة الوقود من ادارة مركزية تابعة لأجهزة وزارة النفط الى القطاع الخاص بشكل كامل للتخلص من النفقات الكبيرة التي تتحملها الحكومة. وتم تشجيع القطاع الخاص لبناء محطات جديدة بعد توقف الوزارة من بيع وسائط النقل المتخصصة الى مستأجري المحطات وتولى القطاع الخاص ادارة شؤون نقل المشتقات النفطية ، وبيع محطات صغيره لتعبئة الغاز وتوزيعه[18] .

ثانيا : المدة (1991–2002)

لقد دخلت الصناعة النفطية في حقبة مظلمة بعد غزو العراق الكويت عام 1990 وتوقف صادراته رسمياً بفعل العقوبات التي فرضها مجلس الامن والاستثمارات الامر الذي أدى الى اندثار معدات هذهِ الصناعة وعدم مواكبتها للتقدم التقني، حيث كانت نسبة مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي اثناء المده (1991–1996) لاتتجاوز (0,07)[19]وتحت ضغط الحصار وشحة العوائد النفطية اتجهت السياسة النفطية العراقية من اجل زيادة الطاقات الانتاجية وباشرت وزارة النفط منذ عام 1991 بالاتصال بشركات النفط العالمية ومنها (TOTAL،ELF) الفرنسية ومع شركات من جنسيات مختلفة لتطوير حقول النفط بعقود خدمة وعندما لم تستجب الشركات بفعل العقوبات الدولية ، اقدمت الحكومة على تغيير سياستها النفطية بشكل جذري واعتماد اسلوب المشاركة بالإنتاج (وهو مخالف لكافة القوانين العراقية)، ولذلك عقد مؤتمر في بغداد عام 1995 لجذب الشركات وإغرائها للاستثمار في الحقول العراقية لغرض الوصول بالإنتاج الى (5،5)م ب/ي بعد رفع العقوبات الدولية على مدى خمس سنوات وبحجم استثمار (30)مليون دولار ، ويمكن اضافة ثلاثة ملايين برميل خلال المده مابين (5–6)سنوات ، وبذلك تصبح طاقات العراق الانتاجية النفطية مساوية للسعودية[20] .

وبعد المؤتمر تم التوقيع على (عشرة)عقود واتفاقيات اهمها عقد تطوير المرحلة الثانية لحقل غرب القرنة مع شركة لوك أويل الروسية.وعقد تطوير حقل الاحدب مع شركة (CNPC) الصينية عام 1997، وتم في أواخر عام 2002 الغاء عقد حقل الاحدب وعقد لوك أويل لاعتبارات سياسية بعد ان بقيت مجمدة مدة طويلة .

لقد كانت الاهداف الاساسية من وراء تلك العقود محاولة للضغط على حكومات الدول المتقدمة لكسر الحصار الاقتصادي وليس تطوير الحقول النفطية ولذلك استخدم النفط استخداماً سياسياً بعيداً عن المصلحة الاقتصادية للشعب العراقي.

اما بعد صدور القرار (986)لسنة 1996 المتعلق بالنفط مقابل الغذاء والدواء اتبعت سياسة نفطية هدفها تعظيم الانتاج وبأساليب غير سليمة من الناحية الفنية، ولاتتفق مع قواعد الانتاج السليم . مما أدى الى توقف (56)بئراً عن الانتاج في الحقول الجنوبية ، منها (54)بئراً انتهت نتيجة للتسرب المائي .كما ان الحقول الشمالية تعرضت الى اضرار مستديمة ، وان (20%)من احتياطي نفط كركوك قد يضيع الى الابد[21]. وهذا مأكد علية خبراء الامم المتحدة.

ان هذهِ السياسة الانتاجية المستندة الى قرار سياسي صرف، وليس قراراً فنياً من خبراء متخصصين في الصناعه النفطية قد انعكس سلباً على تردي الحقول النفطية وانخفاض طاقاتها الانتاجية. ولذلك فإن الكثير من ابار الرميلة الجنوبية هي ابار منهكة[22]. ان سياسة الحكومة السابقة كانت تقيم الامور بحسابات المصالح الآنية القصيرة الامد، ولم تكترث بتبديد ثروات الشعب النفطية على الامد البعيد.

من جهة اخرى ، عمدت الحكومة العراقية اثناء عام 2000،وعندما كان العراق يبيع نفطه بمعدل قياسي (25) دولار للبرميل،الى إيقاف تصدير النفط لأسباب سياسية،ثلاث مرات.الامر الذي كلف العراق خسارة عوائد قدرت بنحو (9،2)مليار دولار.الامر الذي انعكس سلباً على عوائد برنامج النفط مقابل الغذاء. وفي نيسان 2002 دعت الحكومة العراقية إيران الى مساندتها في استخدام النفط كسلاح ضد الولايات المتحدة وإسرائيل ابان تدهور الأوضاع في فلسطين المحتله. وفي 2002/4/8 أوقف العراق صادراته لمدة شهر واحد[23] مما اثر على مساعدة الشعب العراقي.

لقد مثلت هذهِ المرحلة بداية الحصار وانحسار عوائده النفطية ودخول العراق في ازمة على جميع الاصعدة ولاسيما الاقتصادية منها. لذا لم تكن هناك أي سياسة أو استراتيجية اقتصادية معلنة أو يمكن تخمينها .مما اكد ان العراق كان قد اتبع سياسة ادارة الازمات منذ عام 1982 حتى سقوط النظام عام 2003.

ثالثا: المدة (2003-2012)

لقد أدى الاحتلال الامريكي للعراق وما رافقه الى اضرار كبيرة بالمنشآت النفطية، فتضررت محطات عزل الغاز ومحطات ضخ النفط ومحطات كابسات الغاز ومنشآت الانتاج ومحطات حقن المياه في الحقول المنتجة ومختبرات الحقول وتجهيزات المكاتب ومولدات الكهرباء ،ورغم ذلك، لم يكن لدى وزارة النفط خطة سليمة محددة المعالم والأهداف لإزالة الاضرار وتصليح المنشآت ،ولم يكن لها القدرة التنفيذية لإنجازها بسبب الظروف غير الطبيعية التي يمر بها العراق ، مما تسبب في

استمرار وتفاقم مشاكل قطاع النفط وعدم توسيع الطاقات الانتاجية .ولم تكن جهود الوزارة إلا معالجات انية ترقيعية .كما ان هناك العديد من المشاريع المتعلقة بإعادة اعمار المنشآت وخزانات وأنابيب ومضخات ومخازن ومستودعات قد انجز منها بين (80% – 97%) عام 2004،ولم يتم تحقيق أي انجاز لإكمالها عام 2005 [24].

ورغم تأكيد خطة التنمية الوطنية (2005–2007) على ضرورة تحقيق نمو في القطاع النفطي بمعدل سنوي (13%) بالأسعار الجارية من خلال الاستثمار المحلي وتحفيز الاستثمار الاجنبي ،إلا ان الواقع لم يظهر أي شئ ،ووضعت وزارة النفط خططا للأمدين المتوسط والبعيد تهدف الى زيادة الطاقات الانتاجية للنفط الخام للوصول الى (ستة)م ب/ي .وكان الهدف المحدد لعام 2007 هو(3,5)م ب/ي .وتقدر كلفة ادامة الانتاج وتطويره بحدود (اربعة)مليار دولار.كما تستهدف الخطة تحقيق زيادة في انتاج الغاز ،ودعوة الشركات الاجنبية للمشاركة في تطوير حقول النفط والغاز[25].

اثناء المدة (2005–2007) شهدت بداية عمل متخصص لإعداد مسودة قانون النفط والغاز الاتحادي .بعد تأكيد كوندليزا رايس في 2006 "انهم بحاجة الى اصدار قانون الهايدروكاربونات يمكن الشركات الاجنبية ان تستثمر بموجبه" . كما وأكدت لجنة بيكر(الجمهوري)وهاملتون (الديمقراطي)في تقريرها الصادر في ك2006 " ان على الحكومة الامريكية ان توفر مسودة لقانون النفط والغاز تحدد حقوق الحكومات الاقليمية والمحلية وتنشئ اطار عمل قانوني ومالي للاستثمار ، فالوضع القانوني ضروري للاستثمار " ويضيف التقرير " يجب ان تشجع الولايات المتحدة الاستثمار في قطاع النفط من قبل المجتمع الدولي ومن قبل شركات الطاقة الدولية " [26] .

ان الذي أعد مسودة قانون النفط والغاز قد يكون متعمداً ان تحوي كثيرا من الثغرات والنواقص والغموض، فبعض المواد تتعارض مع مواد اخرى أو لا تنسجم معها ،وهذا ماأستغلته حكومة اقليم كردستان الى اكبر درجة ممكنة من الاستغلال لوضع استقلالية للإقليم في سياسته النفطية بعيداً عن توجهات الحكومة الاتحادية، وفرض سياسة الامر الواقع على المناطق المتنازع عليها لحين البت بها وفق المادة (140)من الدستور الدائم. فضلاً على اعتمادها عقود المشاركة بالإنتاج صراحة كأساس لعقودها مع الشركات الاجنبية ووفقاً لقانون النفط والغاز للإقليم الصادر في 2007/8/6 ،ودون موافقة أو اطلاع الحكومة الاتحادية على بنود العقود .وحتى قبل صدوره ،بلغ عدد العقود الموقعة (48)عقداً. اخذ الخلاف يتوسع مع ابعاد اقليمية ودولية تترك بصماتها على سيادة العراق وهويته المستقبلية .فقد صرح مسؤول في وزارة الطاقة التركية : ان إمدادت النفط الخام تصل مباشرة من اقليم كردستان عبر سبع ناقلات الى تركيا. وجاري العمل الان في مد انبوب نفط بين كردستان وتركيا

مباشرة ينتهي عام 2015 دون موافقة وزارة النفط الاتحادية ، وهو خرق فاضح للدستور العراقي . كما فشلت سياسة النفطية لوزارة النفط في منع شركات النفط العالمية من الاستثمار وتطوير واكتشاف حقول النفط والغاز في كردستان رغم التهديدات والعقوبات التي تفرض عليها . وهناك شركات نفطية عملاقة تحدت السياسة الحكومة المركزية وعقدت عقود استثمار في اقليم كردستان مثل : شركة اكسن موبيل وشيفرون الامريكيتين وتوتال الفرنسية، وغازبروم الروسية. وقبلهم اكثر من (40) شركة صغيرة . وهذا التحدي الاخطر لسيادة العراق ومستقبلة .

وظلت تواجه القطاع النفطي مشاكل وتحديات حددتها خطة التنمية الوطنية (2010–2014) وهي [27]:

1. قدم التكنولوجيا المستخدمة في بعض المنشآت ولاسيما تكنولوجيا استخراج وعزل الغاز المصاحب .
2. نقص في اعداد العمالة الماهرة المتخصصة ذات الخبرة .
3. قلة التخصيصات المالية اللازمة لتحقيق الاهداف ،فلم تتجاوز التخصيصات الاستثمارية للسنوات (2007–2009)عن (35%)من الاحتياجات المقدرة في الاستراتيجية الوطنية للسنوات (2007–2010).
4. تقادم شبكات انابيب النقل ولاسيما الخط الاستراتيجي.
5. عدم كفاية منصات التصدير في الموانئ العراقية لمواجهة أية تطويرات في الانتاج والتصدير.
6. عدم امكانية تلبية المتطلبات البيئية بالنسبة للمصافي القديمة ،واستمرار حرق الغاز بنسب مرتفعة مما يؤثر سلباً على البيئة .
7. استمرار تقديم دعم كبير للمنتجات النفطية رغم تخفيضها في السنوات الاخيرة، مما يؤثر على كفاءة اداء نشاط التصفية والتكرير .

فيما اتسمت السياسة السعرية للمشتقات النفطية بالجمود وعدم مواكبتها للتطويرات الاقتصادية، فهي تحظى بدعم حكومي كبير ،وان فشل سياسة الدعم بات حقيقة واضحة في ظل تدهور الانتاج المحلي ،وتعويض النقص بالطلب على تلك المشتقات بالاستيراد ،وإعادة بيعها بالسوق المحلية بأسعار متدنية ،وكان لها الاثر الاكبر على تشجيع تهريب تلك المشتقات الى دول الجوار، فضلاً عن ذلك شيوع ظاهرة الفساد الاداري في مؤسسات القطاع العام ،عمل على تسرب كميات كبيرة من المشتقات النفطية مكونة بذلك السوق الموازية .

ان اعادة بناء قطاع النفط من مستويات الانتاج الحالية بحدود (2) م ب/ي عام 2007،فضلاً عن زيادتها في المستقبل بحاجة ماسة الى ادخال التكنولوجيا الحديثة والاستثمار الاجنبي والأنظمة الاكثر

كفاءة في ادارة الانتاج مع دعوة الخبرة الدولية بشروط لدمجها مع الجهود الوطنية مع وضع التوازن المناسب بين السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية والحوافز الضرورية للشركات الاجنبية لكي تسهم في اعادة عافية الاقتصاد العراقي من خلال جولات التراخيص الأربعة وبعقود خدمة معيارية . بعد إن ثبت الجهد الوطني ، وبسبب سياسات النظام السابق، لم يعد يكفي لوحدة للنهوض بالقطاع النفطي . علماً ان هذهِ العقود تتناسب اكثر من غيرها من العقود مع مقتضيات سيادة الدولة على ثرواتها النفطية من حيث المزايا المالية للطرف الوطني. وهو تطور مهم في وسائل استغلال النفط في الشرق الأوسط عامة [28]

ومن الناحية المبدئية تمثل عقود الخدمة افضل صيغ الاستثمار الاجنبي ، من جهة السيادة على الموارد ويبدو ان اجرة الخدمة المتعاقد عليها مع الشركات الاجنبية والمعلنة منخفضة الى أدنى المستويات من زاوية المستثمر الاجنبي[29] .

ان جولات التراخيص تعتبر حدثاً تاريخياً (اقتصادياً وسياسياً)، ليس للعراق فقط بل لصناعة النفط في الشرق الأوسط .وكانت العقود مع شركات النفط العالمية عقود خدمة ، وليس عقود امتياز (معنى ذلك ان الشركات لن تشارك العراق في نفطه كما هو الحال في عقود الامتياز أو مشاركة الانتاج) بل تعمل لقاء أجر معين يبلغ دولارين لكل برميل اضافي . كما ستدفع الشركات نحو (35%) من ارباحها لوزارة المالية .بالإضافة الى (25%)للشريك الحكومي المتمثل في شركة الاستكشافات النفطية العراقية ،في عقود جولة التراخيص الأولى[30] .

ورغم الايجابيات الكثيرة التي تميزت بها جولات التراخيص ، إلا ان هناك بعض السلبيات منها: طول مدة العقود التي تصل الى (20)سنة وكان بالإمكان ان تكون نصف المدة ،ثم توكل مهمتها الى شركة النفط الوطنية العراقية . بالإضافة الى عدم اكمال البنية التحتية لقطاع التصدير ،بحيث يواكب الزيادات المتوقعة في الطاقات الانتاجية المنشودة ،مما اضطر الشركات النفطية العاملة الى تخفيض انتاجها المستهدف لعدم قدرة موانئ التصدير على مواكبة الزيادات في الانتاجية فعلى سبيل المثال ، اتفقت شركة نفط الجنوب مع شركتي شل الهولندية واينى الإيطالية على خفض الانتاج المستهدف لحقلي مجنون والزبير من(2,1)الى(1,8،) م ب/ي ومن (1,2) الى (مليون)ب/ي بداية عام 2013 [31]بالرغم من سياسة الوزارة النفطية بالتعاقد مع شركات بريطانية واسترالية ويابانية ،وبتمويل من القرض الياباني ،ببناء (خمسة)منصات عائمة لتصدير النفط.طاقة كل منها (900)الف ب/ي وطاقتها الاجمالية (5,4)م ب/ي تنجز بنهاية عام 2014 وتم بالفعل انجاز منصتين فقط أخرها في بداية عام 2013 . وكذلك انشاء خزانات ومنشآت التصدير المرتبطة بالعوامات وإنشاء خطين بحريين ،وخط بري

لنقل النفط من الحقول الى الموانئ اضافة الى خطط الوزارة لتأهيل ميناء خورالعمية لتصل طاقتها الى (2)م ب/ي .وميناء البصرة ليستوعب (2)م ب/ي واتفاق أولي مع الاردن لمد انبوب النفط الى ميناء العقبة بطاقة تصل الى مليون ب/ي لتعزيز المنافذ الحدودية التصديرية . اضافة الى محاولات لتأهيل الخط السوري والسعودي وتطوير الخط عبر ميناء جهان التركي ليصل الى (5,2)م ب/ي .لمواكبة زيادة الانتاج المتوقعه عام 2017[32].

وفي ضوء ماسبق، يمكن اعتبار السياسة النفطية التي تبنتها وزارة النفط من خلال جولات التراخيص نقطة مضيئة في تاريخ الوزارة ،وعدت بأنها اكبر نجاح ممكن ان يسجل للوزارة .لان الزيادات المتوقعة في الطاقات الانتاجية للنفط الخام من المستوى الحالي الذي لايتجاوز (3) م ب/ي الى (12) م ب/ي أو حتى (6) م ب/ي ،في ظل الظروف الحالية للعراق وخلال مدة ستة سنوات يعد انجازاً ضخماً لايمكن ان يتحقق بالاعتماد على الجهد الوطني الخالص .وهناك حاجة ملحة وضرورية للاستفادة من مصادر التمويل والخبرات والتقنيات المتقدمة والإدارة الكفوءة للشركات النفط الدولية .إضافة الى مايعانيه قطاع النفط من مشاكل وصعوبات كثيرة.

أما الغاز الطبيعي المصاحب فيتم حرق اكثر من (700) مليون قدم مكعب قياسي يومياً في مواقع الانتاج في جنوب العراق ،وتزداد هذهِ الكمية ،مع تصاعد الطاقات الانتاجية للنفط الخام . وذلك لعدم وجود بنية تحتية لمشاريع الغاز يمكنها تحويل هذهِ الثروة المحروقة الى إيرادات مالية تمول الموازنة العامة للدولة أو لاستخدامه كوقود رخيص في محطات انتاج الطاقة الكهربائية ، وذلك بسبب عدم جدية الحكومات المتعاقبة في الاستغلال الامثل لهذهِ الثروة ،لاعتمادهم المباشر على عوائد النفط.

ان القيمة المقدرة للغاز المحروق هي (خمسة)ملايين دولار يومياً أو حوالي (8،1)مليار دولار سنوي . على الرغم من ذلك فأن هذا الرقم لأيأخذ في الحسبان كلفة فرصة استخدام هذا الغاز لإنتاج الاسمدة والبتروكيمياويات الاخرى [33].

وقد اتجهت سياسة الحكومة منذ عام2008 نحو استثمار الغاز المصاحب المحروق من خلال تأسيس شركة غاز الجنوب ،وهي شركة مشتركة ،تحصل شركة غاز الجنوب على (51%) من اسهم الشركة ، و(44%) لشركة شل الهولندية و (5%) لشركة ميتسوبيشي اليابانية[34] .وتم تفعيل هذهِ الشركة عام 2012.وستتولى الشركة تجميع الغاز المصاحب المحروق ومعالجته ويتم تسويقه والمنتجات المصاحبة له من المكثفات الغاز السائل في السوق المحلية ويصدر الفائض الى الخارج. وستعمل الشركة وفقاً للقانون العراقي والضوابط التي وضعتها وزارة النفط للاستثمار الامثل للغاز.

وكان الهدف من قيام هذهِ الشركة مايأتي :

1. **الاستثمار الامثل للغاز المصاحب وعدم حرقة مستقبلاً.**
2. **تحقيق الاكتفاء الذاتي وسد الحاجة المحلية من الغاز المسيل .**
3. **رفد محطات الطاقة الكهربائية بالغاز السائل.**
4. **حصول العراق على التكنولوجيا المتقدمة الخاصة بهذهِ الصناعة .**
5. **تسويق الغاز من قبل الشركات الاجنبية المساهمة.**

ورغم الانجازات التي تحققت إلا ان هناك مشاكل وتحديات أخرى تضاف الى المشاكل والتحديات السابقة تواجه قطاع النفط كما بينت ذلك خطة التنمية الوطنية (2013–2017) وهي [35].

1. **ضعف استجابة الاستثمار الاجنبي في قطاع التصفية رغم صدور قانون (64) لسنة 2007 [*]**
2. **مشاكل استملاك الاراضي من المالكين أو اصحاب حق التصرف لاسيما لمد انابيب النفط.**
3. **حاجة بعض القوانين والتشريعات الى اعادة النظر باتجاه تسهيل اجراءات ومعاملات المستثمرين.،مثل قانون (64) لسنة2007.**
4. **عدم اقرار قانون النفط والغاز الاتحادي .**
5. **محدودية الطاقات التصديرية لميناء البصرة وميناء خور العمية ووجود مشاكل فنية وهندسية كبيرة ، خصوصاً في خور العمية كل ذلك أدى انخفاض شديد في امكانيات التصدير.**
6. **البطء الشديد في تنفيذ المشاريع المهمة كمشاريع حقن المياه ولاسيما في حقل غرب القرنة وشمال الرميلة مما تسبب في غياب الدعم المكمني، وأدى الى انخفاض الانتاج وتوقف عدد كبير من الابار والذي جاء بسبب ضعف اداء شركة المشاريع النفطية في تنفيذ تلك المشاريع وغيرها على مدى السنوات الماضية.**
7. **غياب دور الوزارة الميداني في متابعة وتنفيذ الخطط والبرامج الانتاجية مع شركات النفط الاستخراجية وحل المشاكل التي تعيق الانتاج . إذ أدى ذلك الى انخفاض ملموس في الانتاج يزيد عن (400) الف برميل [36].**

المبحث الثالث :
الرؤية العراقية المستقبلية للسياسة النفطية العراقية

لأجل وضع سياسة نفطية عراقية، من الضروري أولاً ان نحدد الهيكل التنظيمي لإدارة تلك السياسة ومن الممكن ان تتشكل كما يأتي :-

أولا – استحداث المجلس الاتحادي للنفط والغاز : يتكون من قيادات القطاع النفطي في دوائر الوزارة والشركات الاستخراجية وخبراء من الجهات الحكومية ذات العلاقة وممثل عن الاقليم والمحافظات وتتحدد مهام المجلس بما يلي :-

1. يحدد الاطار الاستراتيجي العام للسياسة النفطية من خلال الخطط القصيرة الاجل والمتوسطة والطويلة الاجل . وخاصة مايتعلق بالنشاط الاستخراجي وتطوير الحقول وسياسات الاستثمار.
2. الاشراف والرقابة والمتابعة على عمل شركات النفط الاجنبية في العراق.
3. منح التراخيص للاستكشاف والتنقيب وتشييد المصافي.
4. يمثل سياسة العراق الخارجية في المنظمات الاقليمية والدولية والعلاقات الثنائية .

ثانيا : اعادة تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية : بأسس جديدة تواكب التطورات الدولية والمحلية وتكون شركة قابضة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري ووفقاً لأنظمة عمل مرنة تتيح إتخاذ القرارات وفقاً للسياسة النفطية المقررة باعتبارها الذراع التنفيذي للمجلس .ويكون لها فروع في مجالات عمل الشركة الاستخراجية والتحويلية وهي الجهة المركزية المسؤولة عن تنفيذ السياسة النفطية بما في ذلك تنفيذ برامج الاستكشاف والتنقيب والتطوير وإدارة الحقول النفطية والغازية . وكذلك المشاركة مع شركات النفط الاجنبية في عمليات التطوير والتنقيب والإنتاج.

كما ان السياسة النفطية يجب ان تستند الى مجموعة من الثوابت الاقتصادية والسياسية للعراق لكي يكتب لها النجاح وهي :-

1. النفط والغاز ملك الشعب العراقي (م/111) من الدستور العراقي لذا فإن أي سياسة لابد وأن تنسجم مع مصالح الشعب وسيادته الكاملة على موارده الطبيعية .
2. ضرورة المحافظة على استقلالية القرار النفطي ودون تدخلات خارجية .
3. الحفاظ على الإحتياطات النفطية لأطول مدة ممكنة ، ومحاولة اطالة عمر المورد الناضب لاستفادة الاجيال القادمة.

4.التوجه نحو الاستثمار في الصناعات النفطية التحويلية للاستفادة من القيمة المضافة للمشروع النفطي.

5.ابعاد الصناعة النفطية عن التجإذبات والضغوط السياسية والطائفية والقومية .

6.فتح المجال للشركات النفطية الاجنبية للاستثمار في الصناعة النفطية وبما لا يتعارض مع الثوابت اعلاه.

وتتحدد السياسة النفطية المستقبلية:

1.المدة قصيرة الأمد : وتمتد لمدة (4)سنوات ،وتكون الطاقات الانتاجية بحدود (5–5,5) م ب/ي فيما تكون الصادرات بي(4,400– 4,900) م ب/ي .

وتعتمد على تعبئة كافة الموارد المالية والبشرية ، وفقاً لسياسة ملتزمة ونزيهة قادرة على اعادة الاعمار والبناء والإيفاء بالالتزامات الدولية والموازنة الحكومية . وهو مايوجب التوسع في الطاقات الانتاجية لقطاع النفط والغاز وفق سياسة محددة لتطوير الحقول وتأهيلها وتوسيع عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف فضلاً عن توفير البنية الادارية والفنية والحديثة لذلك . وتعظيم العوائد النفطية لتصل الى (160,600–178,850) مليار دولار سنويا إذا فرضنا ان سعر النفط الخام لا يتجاوز (100)دولار لكل برميل اثناء تلك المدة .

ان تنفيذ هذهِ السياسة يعتمد على خبرات وأموال شركات النفط الدولية العاملة في العراق من خلال جولات التراخيص بعقود خدمة بالإضافة الى الجهد الوطني .

2.المدة بعيدة الأمد : وتبدأ هذهِ المدة من نهاية المدة السابقة وتصل الى سنة 2030 حيث تقدر الطاقات الانتاجية للنفط الخام بحدود (8–9) م ب/ي ،فيما تقدر الصادرات بنحو (7,2–8,2) بعد استبعاد الاستهلاك الذاتي المقدر ب(800) الف ب/ي بعد ان كان في المده السابقة (600) الف ب/ي بسبب زيادة السكان وتوسع الخدمات وزيادة المستوى المعاشي للمواطنين بمشاركة فعالة من شركات النفط الاجنبية .

وتتميز هذهِ المدة باستمرار ارتفاع اسعار النفط الخام بسبب استمرار نمو الاقتصادي العالمي ولاسيما في دول شرق اسيا ولو بصورة بطيئة بسبب الجهود المتزايدة لحماية البيئة والبحث عن مصادر طاقة بديلة،رخيصة وكفوءة وكافية ومستقرة الاستعمال.فالتحول نحو الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة ولاسيما كوقود لتولد الطاقة الكهربائية وسهلة يتزايد بمرور الزمن نظراً لنظافته وعلو كفاءته مقارنة

بالنفط .كما من المتوقع استعمال الكهرباء والهيدروجين كمصدر مهم للطاقة في وسائط النقل الذي يحتكره الان النفط دون منازع .

ومن المتوقع ان يتراوح السعر بين (110–120) دولار/برميل وعليه تصل العوائد النفطية الى (289–329,2) مليار دولار سنوي عندما نأخذ السعر الأقل .

أن زيادة الطاقات الانتاجية والتصديرية للعراق وبصورة تدريجية لا يؤثر على سوق النفط العالمي لان النفط العراقي سوف يستوعب أية زيادة في الطلب العالمي على النفط خلال السنوات المحددة .

ان من مصلحة العراق البقاء ضمن منظمة أوبك والمحافظة على تماسكها باعتباره من المؤسسين لها ، التي قد تساعد في مقاومة انخفاض الاسعار.

ان الطريقة التي يتصرف بها اعضاء أوبك مع متطلبات العراق ولاسيما في المدة القصيرة تمثل قضية جوهرية ولابد ان يتقبل بقية أعضاء المنظمة خفض انتاجهم لإفساح المجال للعراق بما تتناسب مع احتياجاته الضخمة بعد الحرمان من التصدير الذي عانى منه طوال ثلاثين سنة الماضية . ومن الخطأ ان تتراجع سياسة العراق النفطية وتقبل بتخفيض الطاقات الانتاجية المستهدفة ولاسيما المدة (2013–2016) لحاجة العراق الى الموارد المالية وتصاعد طاقاته الانتاجية ودرجة المحرومية التي عانى منها .

اما في المدة الزمنية الطويلة من الضروري ان تكون للعراق سياسة نفطية مرنة تحقق مصالحة ولاتؤدي الى انسحابه من المنظمة لأن ذلك يمثل خسارة لجميع اعضاء المنظمة.

3.الاطار الثالث للسياسة النفطية بتكاملها مع السياسة الاقتصادية ، محاولة بناء اقتصاد متوازن تشارك جميع القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والابتعاد التدريجي عن الاعتماد المفرط على العوائد النفطية في تكوين ذلك الناتج وخلق اقتصاد متنوع بعيداً عن الاقتصاد الريعي الذي يتسم به الاقتصاد الوطني .

4.ولابد من أيجاد موارد مالية بديلة لرفد الموازنة العامة للدولة من مصادر الضرائب والرسوم وإيرادات من مؤسسات القطاع العام والمختلط والتقليص المتعمد والتدريجي في الاعتماد على العوائد النفطية في تمويل الموازنة العامة الذي وصل عام 2012 الى اكثر من (97%).

الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

1. ان السياسة النفطية للحكومات العراقية المتعاقبة كانت سياسات مركزية منغلقة لاسيما قبل عام 1968 طغت عليها العوامل السياسية على حساب العامل الاقتصادي وكان هدفها الاساس زيادة الطاقات الانتاجية والتصديرية للحصول على المزيد من العوائد النفطية . ولذلك سنت كثيراً من التشريعات والقوانين التي تنحو بهذا الاتجاه مع الميزة الإيجابية للمدة (951–1957) لتخصيص (70%) من عوائد النفط للميزانية الاستثمارية .
2. ان السياسة النفطية اثناء المده (1968–1978) توجهت نحو فرض السيادة الكاملة على الموارد الطبيعية والتحرر من التبعية والقيام بتأميم النفط العراقي وبدأ صناعة نفطية واعدة ، وعلاقات اقتصادية كبيرة ولاسيما مع الدول الاشتراكية السابقة .والاعتماد المتزايد على عوائد النفط بحيث اضحى الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي عرضة للتقلبات التي تحدث في اسواق النفط العالمية .
3. طول المدة (1979–2002) لم تكن لدى الحكومة أي سياسة نفطية واضحة المعالم ومحدده بل كانت سياسات أنية تتصف بالارتجال والتخبط وردود الافعال وفقاً للظروف المستجدة المحلية والدولية ولم تبن على قرار اقتصادي رشيد بسبب سوء الادارة وقلة الاستثمارات والحروب والحصار التي عانى منها العراق طوال تلك المدة.
4. ان التوجه الجديد للسياسة النفطية العراقية بعد عام 2003، التحول من السيطرة المركزية التامة والسيادة المطلقة للدولة على قطاع النفط الى اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في جزء من مراحل الصناعة النفطية مع بقاء ملكية النفط والغاز ملكية عامة .ومن ثم ، اضحت السياسة النفطية منفتحة على الخارج وبوتيرة واسعة لاستقطاب شركات النفط العالمية للاستثمار في هذا القطاع والحصول على الموارد المالية والتكنولوجيا المتقدمة والكفاءة والخبرة الادارية والفنية للشركات لزيادة الطاقات الانتاجية والتصديرية بما يلبي حاجة العراق من الموارد المالية.
5. لم تكن هناك استراتيجية واضحة لدى قيادة وزارة النفط بعد عام 2003 تبني سياسة نفطية محددة تحظى بتأييد ذوي العلاقة بسبب عدم اكتمال متطلباتها الاساسية حيث اتصفت بالارتجال والتردد في اتخاذ القرار المناسب .فقد اضاعت الوزارة عاماً كاملاً من المفاوضات مع الشركات العالمية ولم تفلح في الوصول الى نتائج إيجابية بسبب عدم نضج شروط التعاقد من الناحية الفنية والقانونية مما اجبرها الى الاحالة الى شركات عالمية متخصصة لتنظيم عقود جولات التراخيص بعد عام 2008.

6. ان سياسة الاستثمار وضمن جولات التراخيص وبالرغم من بعض سلبياتها إلا انها تعد نقطة مضيئة في تأريخ الصناعة النفطية حيث صممت العقود بطريقة تضمن سيطرة الدولة الكاملة على كافة العمليات النفطية والتصرف بالغاز على افضل وجه ،والوصل بالإنتاج الى الذروة بعد سبع سنوات قادمة وهذا لا يمكن الوصول اليه بالجهد الوطني الخالص حتى لو بعد سنوات طوال .اضافة الى الحصول على الخبرة الدولية في ادارة وصيانة الحقول .
7. لم تستطع الحكومات المتعاقبة على اختلاف فلسفتها ان تغير صورة الاقتصاد الريعي التي يتسم بها الاقتصاد الوطني .بل نلاحظ تزايد الاعتماد على هذهِ العوائد مع كل حكومة جديدة مما جعل اقتصاد البلد اكثر تشوهاً وأحادي الجانب.

ثانيا: التوصيات

1. ان قطاع النفط قطاع حيوي نتيجة مساهمته الكبيرة في تمويل الموازنة العامة الدولة لذلك لابد من العمل وفق رؤية استراتيجية واضحة المعالم طويلة الاجل تتضمن الاستفادة المثلى من العوائد النفطية والغازية من خلال زيادة الطاقات الانتاجية والتصديرية وبما يتناسب مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني . وهنا ينبغي توافر قوانين وتشريعات مكملة للقوانين المشروعة تنظم عمل الاستثمارات الاجنبية مثل قانون النفط والغاز وقانون البيئة ومن ثم يمكن للمستثمر الاجنبي والمحلي التملك لنشاطات خدمية تخص الصناعة التحويلية وبذلك يجب توجيه الاستثمارات والمشاريع الاستثمارية نحو تأهيل قطاع النفط وتدريب ملاكاته ونقل وتوطين التقنيات الحديثة الخاصة بهذا القطاع .
2. من اجل بلورة سياسة نفطية واضحة المعالم، وتنضيج رؤية استراتيجية للطاقة تحكم مسار تطوير قطاع الطاقة في العراق واستغلال الثروة النفطية بشكل أمثل ، تبنت الحكومة العراقية (الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة في العراق) ** . وتضمنت الاستراتيجية التحديات الراهنة التي تواجه قطاع الطاقة ، وتحديد الرؤية المستقبلية للطاقة، مع تقييم مصادر الطاقة المتاحة ، ودراسة البدائل الممكنة الاستغلال . كما تحدد مجموعة من اهداف السياسة الوطنية لمستقبل الطاقة في العراق ، مع وضع خطة طويلة الامد تمتد الى عام 2030 ، تشمل كل من الاستثمار ،وتطوير البنية التحتية خلال المدة القصيرة ، والإصلاح المؤسسي الرامي الى تحقيق هذهِ الرؤية .

تشمل الاستراتيجية جميع المكونات الاساسية لقطاع الطاقة ، والمتمثلة في العمليات الاستخراجية والتحويلية للنفط الخام ، الغاز الطبيعي ، والكهرباء، والصناعات المرتبطة، وتحليل الترابط الاقتصادي بين هذهِ المكونات ، وإثرها المشترك على الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .

اما الهدف الاستراتيجي يكمن في صياغة خطط من شأنها النهوض بالواقع المتدهور لقطاع الطاقة ،وتطوير مصادره المتاحة للاستفادة من امكاناتها الكاملة . أي تطوير هذا القطاع بصورة مترابطة ومتماسكة ومستدامة وصديقة للبيئة لتلبية احتياجات الطاقة المحلية ، وتبني نمو اقتصادي وطني متعدد الجوانب لتحسين مستوى معيشة المواطنين ، وخلق فرص عمل جديدة ، ولوضع العراق في موضعه كلاعب رئيسي في اسواق الطاقة العالمية .

إلا ان انجاز هذهِ الاستراتيجية يتطلب من الحكومة اتخاذ اجراءات هادفة ومتضافرة منها [37]:

1. الاستراتيجية تتطلب اجراء تطوير فوري للبنية التحتية على مستوى جميع قطاعات الطاقة، ألا وهي : القطاع (الاستخراجي والتحويلي)، والغاز، والكهرباء ،والصناعة . وينبغي ان تتم تطوير هذهِ القطاعات بالسرعة وبصورة متوازنة .ويعتمد نجاح الاستراتيجية خلال السنوات الثلاثة على انشاء تلك البنية .
2. تحقيق النمو السريع والمستدام والمتوازن في المراحل المتوسطة والطويلة الامد من الاستراتيجية ، يتطلب من الوزارات المعنية بقطاع الطاقة الدخول في برامج اعادة الهيكلة ،مع وضع انظمة وبرامج وبناء مؤسسات تشجع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الطاقة . كما ان الامر يتطلب تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية ،حيث ان تشجيع هذهِ الاستثمارات سيؤدي الى بناء المهارات المحلية ونشر الروح الريادية وتنويع التنمية الاقتصادية .
3. تعزيز النمو السريع في القدرات المؤسسية ، وينبغي عليها –بصورة خاصة– ان تستعين بالعديد من الادوات لتقليص هجرة المواهب والكفاءات من العراق وإعادتهم ، وبناء القدرات المهنية في المجالات الهندسية والمحاسبية والتخطيط والعقود والقانون والإدارة العامة .
4. تنفيذ الاستراتيجية يتطلب ايجاد الية للحوكمة تحدد المعايير ، وتراقب التقدم ، وتتعامل مع المعوقات ، وتعمل على تعديل الخطط بناء على الظروف المستجدة وتضمن التنسيق المستمر بين الوزارات .ان يجاد النظام المناسب للحوكمة والتنسيق سيعمل على معالجة المخاطر السلبية الناتجة عن عدم تحقيق مكاسب استراتيجية وتقليص حالات التأخر وانخفاض مستوى الاداء .

لقد صممت الاستراتيجية من اجل توفير جدول اعمال استراتيجي لمختلف الجهات المعنية المشاركة في توجيه وإدارة قطاع الطاقة في العراق ، ولازال هناك حاجة لبذل الكثير من جهود التخطيط سعيا لوضع التفاصيل الفنية والمالية والتنظيمية لهذهِ الاستراتيجية ، وتوفر هذهِ الاستراتيجية اطارا عاما لإجراء مزيد من هذهِ الدراسات واتخاذ المزيد من القرارات وتحدد معظم المجالات التي ينبغي معالجتها ولكنها ليست بديلا عنها .

الهوامش والمصادر

1. جان أرنست ،عمليات صياغة خطط التنمية ،مجلة الاقتصادي ،جمعية الاقتصاديين العراقيين ، المجلد الخامس العدد الرابع 1964 ص[26] .
2. د.جعفر عبد الغني ،النفط وأثره في الحركة الوطنية وتطور الاقتصادي العراقي ،مجلة النفط والتنمية العدد/9 ،حزيران 1976 ص43 .
3. د.صاحب ذهب ،البترول العربي في السوق العالمية ،القاهرة، المطبعة العالمية ،1969 ص90
4. نوري عبد الحميد العاني وآخرون ،تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري ،ج5 ،بيت الحكمة ،بغداد ،ص250 .
5. من حديث د.فاضل الجلبي في كتاب الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل للدكتور محمد علي زيني ،بغداد ،دار الملاك 2009، ص507 .
6. د.قاسم عبد العباس ومجيد حميد البياتي ،تأميم النفط العراقي وأبعاده الاقتصادية ،مجلة النفط والتنمية السنة / 1 العدد/11 أب 1976 ص36 .
7. عصام الجلبي ،السياسة النفطية في العراق (عرض وتحليل) ،بحث مقدم الى المنتدى الاقتصادي الأول ،بغداد، غير منشور ،(22–24 /3/2009)، ص3 .
8. صاحب ذهب،مصدر سابق،ص360
9. صفاء الحافظ ،القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق ،بيروت ،دار الفارابي ،1971 ،ص186 .
10. عبد الصاحب سلمان قطب ، واقع الصناعة الاستخراجية في العراق ،مجلة الحوار،معهد التقدم للسياسات الانمائية، العدد/19 السنة /5،نيسان 2009 ص46 .
11. قسم الشؤون الاقتصادية في جريدة الثورة، التطور الاقتصادي في العراق بعد17 تموز،منشورات الثورة ،مطابع دار الثورة 1972، ص61.
12. مديرية الميزانية العامة ،الملامح الرئيسية للميزانية الاعتيادية لسنة 1974 ،مجلة المالية العدد/1، السنة الأولى، بغداد ،حزيران 1974 ص16 .
13. د.صبري زاير السعدي ،التجربة الاقتصادية في العراق الحديث (951–2006) ،ط1 ،بغداد،دار المدى، 2009،ص93.
14. عصام الجلبي ،مصدر سابق ذكره ،ص23 .
15. د.محمد عارف الكيالي ،النفط بين التبعية والاعتماد المتبادل ،مجلة المنار، العدد/66 ،1990 ص25 .

16.جمهورية العراق ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،الدائرة الاقتصادية ، بيانات عن العراق،2009 .

17.عصام الجلبي ، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق في برامج مستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال ،ندوة مركز الدراسات العربية بيروت ،2005 ص158 .

18.المصدر السابق، ص159 .

19.جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الدائرة الاقتصادية ،2009

20.د.محمود ابو الفضل ،اعادة الاعمار وتطور الاقتصاد العراقي نيويورك ،الامم المتحدة 2003،ص36 .

21.د.محمد علي زيني ،الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ،بغداد، دار الملاك للفنون ،2009 ،ص301 .

22.عبد الجبار الحلفي ،الاقتصاد العراقي الاختلالات الهيكلية ،البطالة ، مركز العراق للدراسات، بغداد ،مطبعة البيئة 2008 ،ص13 .

23.حسن لطيف كاظم الزبيدي ،النفط والسياسة النفطية في العراق ،رؤية مستقبلية ،بحث في كتاب النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي رؤية مستقبلية ،مركز العراق للدراسات 2007 ،ص23 .

24.وزارة النفط ، مكتب المفتش العام تقرير الشفافية الثاني : تهريب النفط الخام والمشتقات النفطية ،2005 ، ص12 .

25.جمهورية العراق ،وزراة التخطيط والتعاون الانمائي ،استراتيجية التنمية الوطنية (2005–2007) ،حزيران 2005 ،ص20 .

26.فؤاد قاسم الامير، ثلاثية النفط العراقي ،بغداد ،دار الغد للنشر ،2007 ، ص24–54 .

27.جمهورية العراق ، وزراة التخطيط والتعاون الانمائي ،خطة التنمية الوطنية (2010–2014) ،2010 ص81 .

28.د. محمد احمد الدوري ،مبادئ اقتصاد البترول، بغداد ،مطبعة الرشاد ،1988 ،ص148

29.د. احمد ابديهي علي ،اقتصاد النفط والاستثمار النفطي ،ط1 ،بغداد ،مطبعة دار الحكمة ،2011 ، ص7 .

30.د. وليد خدوري ،مقالات في النفط : العراق زيادة طاقة انتاج النفط الى (10)م ب/ي ،مجلة الحوار،معهد التقدم للدراسات الانمائية، العدد /33 .السنة/8، أيلول 2012، ص7،

31.وزارة النفط ،المكتب الاعلامي للوزارة ،2011/6/6 . 32.المصدر السابق ،2013/1/29

32.الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، مجموعة لويس بيرجر ، تقييم الأولويات الاقتصادية الحالية المتوقعه في العراق ، Ti Jara ،2012 ،ص12 .

33.تقارير عراقية ،تأسيس شركة عراقية للغاز المصاحب ، مجلة الحوار،معهد التقدم للدراسات الانمائية،العدد 21/4 ، السنة /5 ،ت1 2009 ،ص40 .

34.وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية (2013–2017) قسم الصناعة والطاقة ،2013 ،ص7 .

35.(*) قانون خاص بإنشاء المصافي وإدارتها وتوزيع المشتقات النفطية من قبل المستثمر الاجنبي والتعليمات الصادرة في القانون (1) لسنة 2009 .

36.(**) تبنت الحكومة العراقية (الاستراتيجية الوطنية للطاقة في العرا ق) بعد اعداد استمر (18) شهرا ، وبجهود من شركة (بوز اند كومباني) ، وتحت اشراف لجنة توجيهية اسستها هيئة المستشارين في الحكومة العراقية يمثلون وزارات النفط ،والكهرباء، والتخطيط ، والمالية، والصناعة والمعادن ، والبيئة ،والموارد المائية .وتم اجراء مقابلات مع مسؤولين في مؤسسات القطاع العام ،ومع مسؤولين تنفيذيين في شركات النفط العالمية ،وشركات الخدمات لنفطية العاملة في العراق ، ومع العديد من المستشارين الفنيين المشاركين في خطط تطوير العراق بما فيها اقليم كردستان .

37.تقرير لجنة وزارة النفط عن واقع الصناعة النفطية الاستخراجية ،تقرير اللجنة عن الزيارات الميدانية للشركات الاستخراجية خلال الفترة (12/21 –2008/12/31) .

37.38.مكتب رئيس الوزراء ،هيئة المستشارين ، الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة ،ملخص التقرير النهائي ، شباط 2013،ص1–5.